



المملكة المغربية
وزارة الكولة المكلفة بحقوق الإنسان
والعلاقات مع البرلمان

بلاغ صحفي حول الملتقى الوطني الأول للتشاور العمومي يومي 6 و7 دجنبر 2019

في إطار المبادرات المؤسساتية الرامية إلى تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية، باعتبارها من مقومات النظام الدستوري للمملكة المغربية، التي تمكن المواطنين والمواطنات والجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، من المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وفي تفعيلها وتقييمها، تنظم جماعة سلا، بتعاون مع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الملتقى الوطني الأول للتشاور العمومي، تحت شعار «التشاور العمومي رهان الديمقراطية التشاركية»، وذلك يومي 6 و7 دجنبر 2019 بالمركز الوطني للرياضات مولاي رشيد بسلا.

ويهدف تنظيم الملتقى إلى تبادل التجارب والمبادرات المتعلقة بإحداث الآليات التشاركية للحوار والتشاور، لاسيما على المستوى الترابي، وفقا للمقتضيات الدستورية والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، ومن بينها مبادرة جماعة سلا بشأن إحداث اللجن التشاورية للمقاطعات الخمس التابعة للجماعة، وتنظيم اللقاءات الشهرية التشاورية في إطار الخميس التشاوري لسلا، وكذا إحداث دار التشاور العمومي بسلا.

يتضمن برنامج الملتقى بالإضافة إلى جلسة افتتاحية ثلاث جلسات، تشمل تقديم عروض ومدخلات وفقرات تفاعلية حول المحاور التالية: التشاور العمومي وسؤال الديمقراطية التشاركية؛ أية آليات وأدوات للتشاور العمومي؟ وأي إطار قانوني لتطوير التشاور العمومي بالمغرب.

كما يتضمن هذا البرنامج الإعلان عن جائزة البحث العلمي في مجال التشاور العمومي واعتماد إعلان مدينة سلا حول التشاور العمومي.

وستنطلق أشغال الملتقى بجلسة افتتاحية يوم الجمعة 6 دجنبر 2019 في الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال تشتمل على كلمات كل من السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، والسيد الوالي المدير العام للجماعات المحلية، والسيد رئيس المجلس الجماعي لمدينة سلا، وممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والسيد رئيس اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة.

كما يشارك في الملتقى ممثلو عدد من القطاعات الحكومية، وجهات وعمالات وأقاليم وجماعات المملكة، وممثلو جماعات ترابية من الدولتين الشقيقتين تونس والجزائر، وجمعيات المجتمع المدني، وأساتذة وباحثون يشتغلون في مختبرات البحث لجامعات مغربية، وكذا خبراء الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مجال الديمقراطية التشاركية.